

مناقشة وتحليل الإدارة ٢٠١٧

الاقتصاد العالمي

لقد تعزز النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٧، حيث حققت النتائج نمواً بنسبة ٣,٧ في المائة. وكان النمو على نطاق واسع، مع تحقيق مفاجآت ملحوظة في أوروبا وآسيا. حيث شهد نحو ١٢٠ اقتصاداً، وهو ما يمثل ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ارتفاعاً في مستوى النمو بالمقارنة بالعام الماضي في عام ٢٠١٧، وهو أعلى مستوى للنمو العالمي منذ عام ٢٠١٠. وقد جاء نمو التجارة العالمية بدعم من تعافي الاستثمارات والاقتصاد وزيادة الإنتاج الصناعي في آسيا. كما تم مراجعة التوقعات لتشير إلى وجود ارتفاع في مستوى النمو العالمي لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٩ في المائة. ويعكس هذا إلى زخم النمو العالمي المتزايد.

اقتصاد السلطنة

لقد تراجع العجز في موازنة السلطنة بنسبة تزيد عن ٣٣ في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٧. وذلك على خلفية النمو القوي في عائدات النفط والغاز كما انخفض عجز الموازنة في السلطنة إلى ٣,٢ مليار ريال عماني خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر من عام ٢٠١٧. حيث أشار ذلك إلى انخفاضاً كبيراً في عجز الميزانية من ٤,٨ مليار ريال عماني في نفس الفترة من عام ٢٠١٦. ووفقاً لما أورده صندوق النقد الدولي، فإن العجز المالي العماني تقلص إلى ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ مقارنة بعجز مرتفع بلغ ٢١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. فقد نجحت السلطنة في جذب ٨ مليارات ريال عماني من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠١٧، بزيادة بلغت أكثر من ٨٠٠ مليون ريال عماني مقارنة بعام ٢٠١٦.

القطاع المالي

ولقد حافظ القطاع المصرفي والمالي على نمو الائتمان بنسبة ٧,٣٪ ليسجل ٢٣,٥ مليار ريال عماني في نهاية نوفمبر. ووفقاً لما أورده البنك المركزي العماني، فقد شهد القطاع المصرفي في سلطنة عمان نمواً معقولاً في كل من الائتمان والودائع، مما يعكس الأسس القوية لمستويات رأس المال التي تفوق بكثير الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية لبازل ٣. هذا وقد سجلت ودائع القطاع الخاص في المصارف التجارية ارتفاعاً بنسبة ٦,٧٪ لتسجل ١٣,٩٧ مليار ريال عماني في نهاية نوفمبر ٢٠١٧.

الفرص والمخاطر

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٨، مدفوعاً بتعافي أسعار النفط والجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار، وفقاً لبيان الميزانية لعام ٢٠١٨ الصادر عن وزارة المالية.

وتتوقع ميزانية عام ٢٠١٨ تحقيق إيرادات بقيمة ٩,٥ مليار ريال عماني وذلك بناءً على اعتبار أسعار النفط عند مستوى ٥٠ دولار أمريكي للبرميل، بزيادة قدرها ٣٪ عن إيرادات عام ٢٠١٧م. ويعكس إجمالي النفقات البالغ ١٢,٥ مليار ريال عماني زيادة قدرها ٨٠٠ مليون ريال عماني مقارنة بنفقات عام ٢٠١٧م. ويقدر عجز ميزانية عام ٢٠١٨م بمبلغ ٣ مليارات ريال عماني والتي تمثل نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتمد الحكومة تمويل ٢,٥ مليار ريال عماني تمثل ٨٤ في المائة من عجز الموازنة من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي.

وتهدف خطة الميزانية العمانية لعام ٢٠١٨ وخطة التنمية الخمسية التاسعة إلى تحسين بيئة الاستثمار في البلاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. ولا تزال السياسة المالية للحكومية تلعب دوراً رئيسياً في السعي نحو التعمين وتنويع مصادر الدخل والخصخصة. ويجري حالياً التخطيط لخصخصة ست شركات مملوكة للدولة خلال عام ٢٠١٨م.

وتؤدي جهود الحكومة لتنويع مصادر الدخل وزيادة الإصلاحات إلى تحقيق نمو إيجابي. وسيكون بدء إنتاج الغاز الطبيعي في حقل **خزان** وفتح مطار مسقط الجديد محفزاً رئيسياً لفرص اقتصادية جديدة. ومن المتوقع أن يعزز المطار، الذي سيضاعف تقريباً سعة الركاب إلى ١٢ مليون راكب سنوياً، قطاع السياحة والضيافة في البلاد، في الوقت الذي يوفر فيه أيضاً فرصاً جديدة للتنمية.

ولقد استمر البرنامج الوطني لسلطنة عمان لتعزيز التنويع الاقتصادي - تنفيذ - في التركيز على قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية والسياحة. ويقترح تمويل المشاريع المختارة في إطار "تنفيذ" بالاشتراك مع القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يعزز النمو الاقتصادي المستقر سوق العمل بشكل عام.

وتعتمد أعمال التمويل العام في السلطنة إلى حد كبير على عائدات النفط، التي تشكل حوالي ٦٧٪ من الإيرادات العامة. وامتثالاً للاتفاقية العالمية لخفض إنتاج النفط، فإن الإنتاج الحالي للسلطنة يبلغ حوالي ٩٦٥,٠٠٠ إلى ٩٧٠,٠٠٠ برميل يومياً.

أداء القطاعات

سجلت قطاعات الأعمال الرئيسية للبنك أداءً قوياً خلال عام ٢٠١٧. وتنقسم الأنشطة التجارية الرئيسية للبنك إلى الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية والخزينة وإدارة الأصول والخدمات المصرفية المتميزة والمؤسسات المالية والعمليات

الدولية. وتشمل وظائف الدعم الرئيسية تقنية المعلومات والعمليات والموارد البشرية والمالية وإدارة المخاطر.

الخدمات المصرفية للأفراد

واصل بنك مسقط العمل من أجل توفير تجربة لا مثيل لها لـزبائن التجزئة في عام ٢٠١٧م مع المزيج الصحيح من القنوات التقليدية والإلكترونية. وقد أطلق البنك محفظة بنك مسقط والتي تعتبر المحفظة الإلكترونية الأولى في سلطنة عمان، مؤكداً من جديد على الدور القوي في إطلاق تسهيلات الدفع الإلكتروني كجزء من مبادرة الحكومة الإلكترونية في البلاد. وقد تم إطلاق أول خدمات إدارة الأصول، وخاصة الصناديق الاستثمارية العالمية، لـزبائن الخدمات المصرفية للأفراد بالتعاون مع كبار مزودي خدمات إدارة الثروات العالمية. وقد قام البنك بتطبيق الخدمات المصرفية عبر الأجهزة اللوحية التي توفر للزبائن راحة وسهولة من أجل التقدم بطلب الحصول على الحسابات أو القروض الشخصية أو قروض السيارات أو بطاقات الائتمان أو منتجات التأمين المصرفي. وقد قام البنك بتنفيذ حل آلي لإيداع الشيكات في شبكة أجهزة الإيداع النقدي والشيكات (CCDM) التي تقدم تسهيلات إيداع الشيكات على مدار الساعة طوال ٢٤ ساعة يومياً و٧ أيام في الأسبوع أثناء أو بعد ساعات عمل البنك.

ونتيجة للطلب الكبير فقد حافظت خطة التوفير الرائدة ضمن برنامج (المزبونة) للإدخار على قيمة الجوائز المالية حيث بلغت قيمتها ١٠ ملايين ريال عماني في عام ٢٠١٧م. وجاء من بين الأمور الهامة خلال السنة هو طرح نظام جديد لتحويل الرواتب الذي يتيح للزبائن فرصة الفوز بجائزة راتب شهري لمدة سنة كاملة. و تعزيزاً لدوره الريادي في دعم التعليم، دشّن بنك مسقط منتج جديد "رسوم شهادتي" والذي يهدف إلى تقديم تسهيلات مصرفية بأسعار فائدة منخفضة وتمويل قصير الأجل من بينها إمكانية دفع الرسوم المدرسية للطلبة والطالبات في المدارس الخاصة ورسوم الدورات التدريبية للموظفين.

الخدمات المصرفية للشركات

وبفضل موقعه المتميز في السوق وخبرته الفريدة في هيكلة صفقات الشركات الكبيرة، فقد كانت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في وضع جيد يمكنها من انتهاز الفرص التجارية الجذابة. هذا وقد شهد السوق تغييرات كبيرة خلال السنة المالية ٢٠١٧م مع استمرار الاقتصاد في تحقيق نمو معتدل. وفي ظل ظروف السوق المتغيرة، سعى الزبائن من الشركات للحصول على منتجات وحلول مصممة خصيصاً للتغلب على تحديات الأعمال. ومن خلال تركيزها على تقديم خدمات متميزة، قدمت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات حلول شاملة ومحددة للزبائن لمعالجة التعقيدات التجارية، وبالتالي الاستمرار في التفوق بشكل دائم على المنافسين. وقد منح البنك الأولوية لجودة الائتمان وتم تقديم

جميع عروض المنتجات بعد إجراء تحليل دقيق لمخاطر الزبائن بالإضافة إلى مراقبة استباقية لمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية.

وكانت استراتيجية العمل هي تعميق العلاقة مع الزبائن من خلال الاستفادة من أوجه التآزر عبر قطاعات أعمال البنك. وقد استثمر البنك في بناء منصة مصرفية متطورة للمعاملات، وقام بتطوير خدمة مصرفية عبر الإنترنت متطورة تلبي متطلبات جميع قطاعات الشركات. وعلاوة على ذلك، أطلق البنك منصة الاتصالات بين الشركات (B2B) مما يحقق كفاءة عالية في العمليات ومدخرات كبيرة في التكاليف بالنسبة للزبائن.

وقد حافظ البنك على الريادة في تمويل المشاريع من خلال الخبرات القطاعية والقدرات الهيكلية. خلال العام، كان البنك مقرضاً رئيسياً للمشاريع في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة. وفي أكبر صفقة اتصالات في المنطقة، كان بنك مسقط هو البنك العماني الوحيد، الذي يعمل كمنظم رئيسي ومكتب رئيسي مع المقرضين الدوليين.

الهدف الرئيسي لاستراتيجية الشركات الصغيرة والمتوسطة هو لعب دوراً هاماً في سد الثغرات وتمكين أصحاب المشاريع من تصميم مشاريع تجارية ناجحة من خلال توفير التدريب اللازم والمبادئ التوجيهية والأدوات. وكجزء من مبادراته لتدريب رواد الأعمال، فقد شهدت أكاديمية الوثبة في البنك تخريج دفعات جديدة من منطقة مسقط، وبدأت دفعتين جديدتين في صحار ونزوى. ويتبع البنك استراتيجية واضحة المعالم لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.

الخدمات المصرفية الاستثمارية

وكمؤشر على تحقيق سنة ناجحة، فقد أكمل فريق الخدمات المصرفية الاستثمارية صفقات بقيمة إجمالية بلغت ٧,٣ مليار دولار أمريكي، بما في ذلك عدد من الصفقات الأولى من نوعها. وشملت المعاملات الرئيسية للديون، السندات ذات مدة استحقاق ٣٠ سنة لأول مرة من قبل حكومة سلطنة عمان كجزء من إصدار سندات ضخمة متعددة الشرائح بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي وأول صكوك للشركات من نوع (١٤٤a/Reg S) في الأسواق الدولية خارج سلطنة عمان. وكان العرض العام الأولي للشركة الأهلية للتأمين وشركة مسقط لتحلية المياه بقيادة الفريق هي الاكتتابات الوحيدة الناجحة في سوق مسقط للأوراق المالية. وقد أعاد القسم التأكيد على قوة الامتياز المصرفي الاستثماري للبنك وأظهر قدراته الرائدة في مجال التنفيذ في السوق.

كما واصلت دائرة إدارة الأصول الخاصة وإدارة الأصول أدائها القوي. وتعتبر هذه الدائرة من بين أبرز مديري الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي حيث ارتفع إجمالي أصول الشركة من ٢ مليار دولار أمريكي

إلى ٢,٥ مليار دولار أمريكي خلال العام. وقد عززت الدائرة مكانتها من خلال طرح منتجات مبتكرة تتماشى مع متطلبات المستثمرين وظروف السوق الديناميكية.

في مجال حقوق الملكية الخاصة، كان **صندوق ازدهار العقاري الرائد**، هو الصندوق العقاري الأول والوحيد في سلطنة عمان الذي سيتم تنظيمه وفقاً لمبادئ (REIT) تحت إشراف الهيئة العامة لسوق المال وقد أُغلق بنجاح للمرة الثانية، مستكملاً تشغيل رأس المال الذي تم جمعه في عام ٢٠١٦م. سيتمكن رأس المال الجديد الصندوق من زيادة استثماراته بأكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي. كما أغلقت مجموعة الأسهم الخاصة بنجاح منتجاً استثمارياً جديداً تحت عنوان "خطة الدخل الثابت المعزز" للمستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق دخل منتظم ثابت من خلال الاستثمارات في محفظة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت من فئة الاستثمار العالمي.

واستمرت مجموعة إدارة الأصول في النمو على خلفية أدائها القوي في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أنهى صندوق أوريكس هذا العام محققاً أفضل أداء بين مجموعة النظراء حيث حقق عائداً بلغت نسبته ١٣,٨٪ مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته ٠,٧٪ في مؤشر ستاندرد آند بورز الخليجي القياسي. كما حقق نمواً بلغت نسبته أكثر من ٤٠٪ في عام ٢٠١٧م متجاوزاً ٥٠ مليون دولار أمريكي وهو الآن من بين أكبر الصناديق في دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك تم إطلاق صندوق جديد تحت عنوان "صندوق الهند الديناميكي" خلال العام لتمكين المستثمرين العمانيين والمستثمرين بدول مجلس التعاون الخليجي من الاستفادة من نمو الاقتصاد الهندي الذي يعد واحداً من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

هذا وقد تمكن قطاع المؤسسات المالية العالمية (GFI) من الحفاظ على مكانته القوية كرائد في السوق في مجال توفير حلول المؤسسات المالية والتمويل التجاري في المنطقة في عام ٢٠١٧م. وخلال العام، ركز قطاع المؤسسات المالية العالمية على تعزيز العلاقات مع البنوك العالمية الأخرى وإقامة علاقات جديدة في الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط وأفريقيا لدعم الجهود العمانية بالقطاع غير النفطي لزيادة التجارة مع جميع أنحاء العالم.

ومن خلال شبكة المؤسسات المالية العالمية الواسعة التي تتمتع بعلاقات مع أكثر من ٥٠٠ بنك عالمي بجميع أنحاء العالم، وأكثر من ١٥ عام من الخبرة، فقد تمكنت المجموعة من توفير خدمات المعاملات المصرفية لتسويق المنتجات المالية للمؤسسات المالية سواء للعملاء الحاليين أو المحتملين.

تمتلك دائرة المؤسسات المالية العالمية شبكة واسعة تشمل أكثر من ٥٠٠ بنك مراسلة في جميع أنحاء العالم وأكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة. كما توفر المجموعة تمويل التجارة الدولية و حلول التمويل لزبائن البنك في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة، مما يجعلها رائدة في سوق المنطقة. وركزت المجموعة خلال العام على تعزيز العلاقات المصرفية مع البنوك المراسلة الحالية وإقامة علاقات جديدة في الأسواق الناشئة مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وشبه القارة الهندية لدعم زبائن البنك في سلطنة عمان والكويت والمملكة العربية السعودية للتجارة الدولية.

وقد ساهمت المجموعة في دعم مشاريع البنية التحتية بشكل واسع عبر شبكة فروع البنك في المحافظات من خلال إصدار عدد كبير من الضمانات في عام ٢٠١٧. كما لعب الفريق دوراً رائداً في أبرام بنجاح صفقة قرض مشترك بقيمة ٥٢٥ مليون دولار من مؤسسات دولية، حيث لاقت الصفقة إقبال كبير ووافقت طلبات الاكتتاب حجم الصفقة ب ١,٥ مرة في ظل ظروف الاقتصاد الصعبة. وانسجاماً مع قيم البنك، تواصل المجموعة تقديم منتجات مبتكرة والتعاون مع الأطراف المعنية لتقديم أفضل الحلول المصرفية الدولية.

الخزينة وأسواق رأس المال

حافظ قسم الخزينة وأسواق رأس المال على موقعه الريادي رغم زيادة المنافسة في عام ٢٠١٧م. بنك مسقط هو البنك الوحيد في البلاد الذي يُقدّم مجموعة كاملة من مُنتجات وخدمات الخزينة على مدار الساعة طوال ٢٤ ساعة يوميًا و ٧ أيام في الأسبوع. وتشمل مُنتجات وخدمات الخزينة التحوط لمتطلبات الصرف الأجنبي، وإدارة مخاطر مُعدلات الفائدة، والقضاء على مخاطر أسعار السلع للشركات، وتقديم الفرص الاستثمارية ذات الدخل الثابت في جميع أنحاء المنطقة والعالم. وتشمل الخدمة المنطقة الزمنية بتوقيت شرق آسيا وأيضاً المنطقة الزمنية بتوقيت نيويورك، لتُغطي جميع أيام العمل على المستوى الدولي وفي دول مجلس التعاون الخليجي.

وكان لقسم الخزينة وأسواق رأس المال دوراً فعالاً في إدارة السيولة بالريال العماني من خلال المشاركة الفعالة في الأسواق النقدية (الفورية) والأجلة وهو ما ساعد أيضاً في زيادة صافي دخل الفوائد. وضمن القسم توافر السيولة من العملة المحلية وكذلك العملات الأجنبية في جميع الأوقات ورصد مخاطر الفائدة وتحوط لها بفعالية. ومن خلال البدء في اتخاذ التدابير الاستباقية تمكّن البنك من حماية هوامش الربح على الرغم من تقلُّص هوامش الإقراض على الصعيد العالمي.

خلال عام ٢٠١٧م، عزز البنك مكانته مع ميزة الحركة الأولى التي تركز على سوق عملات مجموعة السبع. وفي سبيل تحسين الإنتاجية، وتحسين وقت استغلال الخدمة، والحد من مخاطر التسوية، انضم البنك إلى التسهيلات المستمرة المرتبطة عالمياً والمُعترف بها عالمياً. وزادت الدائرة من العروض بإضافة سلع جديدة لتحوط مخاطر الأسعار.

العمليات الدولية

تهدف العمليات الدولية للبنك إلى توفير تغطية إقليمية للزبائن من خلال شبكة من الفروع والمكاتب التمثيلية والشركات الشقيقة/ التابعة.

وعلى الرغم من التعافي خلال عام ٢٠١٧م فإن أسعار النفط مازالت تشكل تحدياً للنمو في دول مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لذلك فقد تأثر نمو الائتمان في إثنين من أهم الأسواق التي يعمل فيها البنك (تقدر بـ ٦٪ و ٤,٦٪ في العام على اساس سنوي في المملكة العربية السعودية والكويت على التوالي). ومن ناحية أخرى شهدت السيولة انفراجاً خلال العام وهو ما أدى إلى تحسن هوامش الأرباح بسبب انخفاض تكلفة التمويل.

فرع الرياض (المملكة العربية السعودية)

اعتمد فرع الرياض نهجاً محافظاً لنمو القروض خلال العام. ولقد كان أداء الفرع يعكس عائدات مستدامة. هذا وقد ارتفعت الأرباح التشغيلية للفرع بشكل ملحوظ عن مستويات العام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى صافي إيرادات الفوائد. وعلى الرغم من أن الفرع قد وفر مخصصات ائتمانية إضافية (لزيادة تغطية القروض المتعثرة القائمة والجديدة) فقد تم استرداد مبالغ كبيرة من القروض خلال السنة.

فرع الكويت

سجل فرع الكويت انخفاضاً في سجل التمويل بسبب بعض المصاريف الكبيرة المدفوعة مقدماً. وقد حقق سجل عدم التمويل (ومعظمها مضمونة من قبل بنوك أخرى) نمواً كبيراً. وارتفعت الأرباح التشغيلية بشكل طفيف عن مستويات العام السابق ولكن بسبب مخصصات الائتمان نتيجة لبعض القروض المتعثرة الجديدة خلال العام، فقد حقق الفرع أرباحاً صافية متواضعة.

شركة مسقط المالية (المملكة العربية السعودية)

ولا تزال إدارة الثروات هي المحرك الرئيسي لإيرادات وربحية مسقط المالية التي تقوم حالياً بإدارة أصول مدارة (AUM) تزيد قيمتها عن ٤,٥ مليار ريال سعودي. هذا وقد أطلقت شركة مسقط المالية بنجاح صندوق المشاعر، وهو أول صندوق استثمار عقاري مغلق للاستثمار في العقارات المؤجرة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. قامت مجموعة (رحاء) للضيافة القابضة ، وهي شركة تطوير عقاري،

بتشغيل شركة مسقط المالية لتقديم الاستشارات المتعلقة بمشاريع يبلغ رأسمالها ١٨٥ مليون ريال سعودي، بما في ذلك مدرستين وهايير ماركت في المملكة العربية السعودية.

بنك السلام- البحرين

وفي ديسمبر ٢٠١٧م، تم إعادة تصنيف بنك السلام من شريك في الأسهم الخاضعة لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨ (IAS) إلى استثمارات متاحة للبيع بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ وذلك نتيجة للتغير في التأثير الجوهري.

مكتب التمثيل التجاري بإيران

يركز المكتب التمثيلي في المقام الأول على تقديم الدعم/ مساعدة زبائن البنك الراغبين في القيام بأعمال تجارية مع إيران، مع التركيز على التمويل التجاري.

المكاتب التمثيلية في سنغافورة ودبي

واصلت هذه المكاتب، الواقعة في المراكز المالية الإقليمية، عملها باعتبارها مكاتب تسويق، ومساعدتها للبنك في الحفاظ على العلاقات مع البنوك الأخرى.

إدارة المخاطر

إن هدف إدارة المخاطر للبنك هو تحقيق التوازن في المفاضلة بين المخاطر والعائد، والتأكد من أن البنك يعمل ضمن بيان الموافقة على المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتضمن وظيفة مستقلة تضمن إدارة المخاطر من خلال بنية مصممة تصميمًا جيدًا وكذلك من خلال السياسات والعمليات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تشمل تحديد الهوية وقياسها وإدارتها بشكل مستقل عبر مختلف أعمال البنك. ويعتقد البنك أن إدارة المخاطر هي مجال من مجالات الكفاءة الأساسية وتواصل الاستثمار في زيادة تعزيز قدراتها على إدارة المخاطر. وهي تواصل التركيز على تحسين وتنقيح نظم إدارة المخاطر وتعزيز إطار إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة ككل.

تتم مقارنة ممارسات إدارة المخاطر بالبنك مع أفضل الممارسات المتبعة في القطاع. وتماشياً مع موقعه باعتباره البنك المعني من الناحية النظامية الوحيد في سلطنة عمان، فقد قام البنك بوضع أطر وثيقة الاسترداد وتخطيط القرارات وتحديثها ومراقبة مؤشرات الإنذار المبكر بشكل مستمر. وقد سهلت إدارة المخاطر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في البنك في الوقت المناسب. كما عزز

البنك من إطار العمل تحت ضغط من أجل الوصول إلى تأثير الوضع الاقتصادي على الموقف المالي للبنك. وتماشياً مع تقييمه للبيئة التشغيلية، فقد قام البنك بتكوين سيولة إضافية خلال السنة لتلبية متطلباته المستقبلية.

وفي ضوء البيئة التشغيلية الحالية، سيواصل البنك مراقبة ومراجعة محفظته عن كثب واتخاذ الخطوات التصحيحية، عند الحاجة، للمحافظة على جودة أصوله. ومن أجل تعزيز إطار الأمن على شبكة الإنترنت، سيواصل البنك الاستثمار في التقنيات الجديدة، وتحسين قدرته على الصمود من أجل تعزيز القدرة على الإستجابة للحوادث الأمنية، وتنفيذ عملية رصد فعالة للكشف عن الحوادث الأمنية.

تقنية المعلومات، والعمليات والبنية التحتية

تماشياً مع رؤية البنك لتقديم خدمات عالمية من خلال استخدام أحدث التقنيات والابتكارات، سعى قسم تقنية المعلومات جاهداً لتنفيذ بنية تحتية، وتطبيقات، وأدوات حديثة لتقنية المعلومات في المؤسسة لتقديم خدمات متطورة وذات جودة عالية لربائى البنك.

كما قام البنك بتحسين عروضه للقنوات الرقمية بإضافة المحفظة المتنقلة (Mobile Wallet). وقد تعززت خدمة التحويلات من خلال جعلها قريبة من الوقت الحقيقي لخمسة بلدان هي الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين وسري لانكا. وتحسنت كفاءة معالجة الرواتب من خلال تطبيق نظام إدارة المرتبات من البنك المركزي العماني. كما تم تنفيذ نظام التحقق من الإيداع عن بعد لتحسين عمليات إيداع شيكات الشركات. كما تم تعزيز الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال من ميثاق. وتم تنفيذ نظام حديث لإدارة الاحتيال ونظام توظيف سحابي.

إن نشر البنية التحتية لأمن المعلومات والأدوات الحديثة المبتكرة يضمن تمتع القدرات الدفاعية الأمنية عبر الإنترنت للبنك بإمكانات فائقة على التطور متعدد الطبقات ويوفر درجة عالية من الحماية الخارجية والداخلية. ولقد تمت ترقية الأنظمة المصرفية الأساسية والوسيط. تم التركيز بشكل خاص على توافر أنظمة هامة للغاية لضمان تحقيق أقصى قدر من وقت التشغيل وأقل فترة انقطاع في خدمة الزبائن. كما تضمن الاستثمارات التي يقوم بها البنك في أدوات مراقبة التكنولوجيا مستوى عال من توافر القنوات والأنظمة ذات الأهمية الكبيرة. وقد تم وضع استراتيجية إحلال استباقية لضمان أن تظل أنظمة وتقنية المعلومات والبنية التحتية ستظل دائماً محدثة. وقد أكد النجاح في استكمال تدريبات التعافي من الكوارث واستمرارية العمل أعلى معايير استمرارية العمل في البنك.

هذا وقد عمل البنك خلال العام على أكثر من ٦٥ مشروعاً للتكنولوجيا، وتم تسليم حوالي ٣٠ منها. ومن أجل إدارة وظيفة تكنولوجيا المعلومات وحافطة المشروعات الكبيرة والإشراف عليها، فقد تم وضع إطار جيد لحوكمة المشروعات وتكنولوجيا المعلومات.

المالية

تلعب دائرة المالية دوراً رئيسياً في التخطيط واتخاذ القرارات من خلال دعم لجنة الإدارة التنفيذية (MEXCO) ومجلس الإدارة، في التخطيط الاستراتيجي وعمليات صنع القرار من خلال توفير المعلومات الحيوية والتحليلات النقدية لأداء البنك. ويستخدم البنك أحدث الأنظمة الربحية على مستوى العالم من أجل إجراء تحليلات متعمقة لمساهمة الأرباح المتأتية من خطوط الأعمال والمنتجات والزيائن. وتمكن النظم الربحية البنك من اتخاذ القرارات التجارية السليمة التي تقوم على فهم دقيق لديناميكية ربحية البنك والتركيز على قطاعات الأعمال الرئيسية في بيئة مليئة بالتحديات والتنافسية.

كما يساهم تخطيط الأعمال ووضع الميزانيات على تعزيز قياس الأداء والمسؤولية عبر مختلف قطاعات البنك وتساعد في الحفاظ على مسار الدوافع الرئيسية لربحية البنك.

و تؤدي الدائرة دوراً حيوياً في إدارة رأس المال وإمداد رأس المال وخطط التمويل. وخلال العام ٢٠١٧م، كان للقطاعات دور فعال في رفع رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بمبلغ ١٣٠ مليون ريال عماني والحصول على جميع الموافقات بما في ذلك من البنك المركزي العماني. وقد لعبت الدائرة دوراً رئيسياً في إدارة الأصول وأنشطة جمع الأموال في العام ٢٠١٧م.

أكملت دائرة المالية بنجاح تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS ٩ خلال الموعد النهائي الإلزامي المحدد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧م. تم تقديم البيانات المالية الأولية بناء على المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS ٩ للبنك المركزي العماني وفقاً لإرشادات البنوك المركزية.

إدارة التكلفة هي إحدى المجالات الرئيسية التي يركز عليها للبنك وتلعب الدائرة دوراً نشطاً في مبادرات إدارة التكاليف بهدف تعظيم أرباح البنك وجني الفوائد المثلى من خلال عمليات التأزر الناشئة عن العمليات المختلفة.

إدارة الموارد البشرية

يتمتع بنك مسقط بوجود القيادات المتميزة على جميع الأصعدة وقد تمكن من تحقيق نسبة تعمين بلغت ٩٤,٥٧ في المائة، مع إعطاء الأولوية للعُمانيين لشغل المناصب الرئيسية. وتتمثل استراتيجية البنك في مجال الموارد البشرية في الحفاظ على التنوع بين الجنسين حيث أن من مجموع ٣٧١٩ موظفاً، ٤٨ في المائة هم موظفات يشغلن مناصب مختلفة، بما في ذلك مناصب إدارية عليا.

ويعتبر بنك مسقط موظفيه الأكفاء هم القوة الرئيسية له وهو يركز على تزويدهم بالإسهامات الحيوية لهم في نمو ونجاح البنك. كما يلعب البنك دوراً بارزاً في تنمية المواهب العمانية، كما أنه ملتزم بالاستثمار في تحسين مهاراتهم وخبراتهم.

ويضع البنك تطوير الموارد البشرية في أولوية اهتماماته، حيث يوفر الفرص التعليمية والتدريبية المناسبة للموظفين. ويتم تنفيذ برامج التدريب والتطوير من خلال الدورات المتخصصة التي تنظمها مراكز التدريب المعتمدة أو من خلال الروابط الأكاديمية مع الكليات والجامعات ومعاهد التدريب الرائدة

على المستويين الإقليمي والعالمي. ويعمل برنامج إدارة المواهب **جدارة** كمنصة لجميع برامج التدريب والتطوير في البنك.

ويضع البنك مخصصات كبيرة للتدريب وتنمية الموارد البشرية في جميع المهام والمسؤوليات الموكلة إليهم. وقد نظم مركز التعلم والتطوير في البنك ما مجموعه ٦٣١ برنامجاً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧م مقارنة بـ ٤٢٥ برنامجاً في عام ٢٠١٦م. وشارك في هذه البرامج ١٢٧٠٢ موظفاً، منهم ١١٦٤٥ عمانيًا، غطت ١٦٢٤٣ يوم عمل.

وخلال العام، أطلق البنك برنامج تطوير القدرات العليا (HiPo)، حيث دعا ٢٠ من أفضل خريجي الجامعات العمانية والدولية الرائدة. وتشهد الدفعة حالياً رحلة تطوير شاملة خلال العامين القادمين. وقد بدأت عملية مراجعة المواهب حيث تم تحديد عدد من موظفي البنك ليكون جزءاً من تجمع المواهب. وسوف يخضعون لبرنامج تطوير دقيق لمدة عامين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إجراء تحليل للأدوار المهمة لتحديد الأدوار الهامة في البنك جنباً إلى جنب مع خطة تعاقبهم.

ميثاق للصيرفة الإسلامية

حقق ميثاق للصيرفة الإسلامية العديد من الإنجازات وساهم في نمو وتطوير اقتصاد السلطنة وعزز من وضعه الريادي في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية بالسلطنة فيما يتعلق بالمزايا والتمويل وشبكة الفروع والمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتنمية البنية الأساسية لتقنية المعلومات والموارد البشرية.

كانت نافذة ميثاق أول كيان مصرفي إسلامي في السلطنة تقوم بإطلاق أول برنامج للصكوك بقيمة ٤٤,٧ مليون ريال عماني. أطلقت نافذة ميثاق منصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تهدف إلى ربط جميع أصحاب المصلحة المهمين المشاركين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعكس المنصة التزام ميثاق نحو تعزيز المواهب الوطنية وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف خلق فرص عمل مجدية. وقد وفرت ميثاق خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمختلف الكيانات المرموقة في سلطنة عمان، بما في ذلك بلدية مسقط، وشركة عمان لإنتاج الذخائر، وشركة أسمنت عمان، وشركة خزف عمان، وشركة القمر للحديد والصلب وشركة سيباسك عمان، وشركة النماء للدواجن ش.م.ع.م وشركة أصول للدواجن وشركة الحيل للسيراميك والشركة الخليجية لإنتاج الفطر وشركة الصفاء للأغذية.

كما قامت شبكة ميثاق خلال العام بتعزيز شبكة الفروع بتشبيد ثلاثة فروع جديدة ليصل إجمالي عدد الفروع إلى ١٩ فرعاً، وهي أكبر شبكة فروع في قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عمان. وكجزء من

الجهود الرامية إلى زيادة تحسين الخدمة، أطلقت ميثاق ثلاثة صالات هي الأحدث من نوعها لتوفير الخدمات المصرفية المتميزة **حفاوة** ليصل العدد الكلي إلى ١٣ صالة في جميع أنحاء سلطنة عمان. كما قامت نافذة ميثاق بتحديث الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمنصات المصرفية عبر الهاتف النقال مما يوفر ميزات محسنة.

هذا وقد أطلقت نافذة ميثاق خلال العام خدمة تمويل السلع الشخصية وتمويل السفر. كما ساعد ميثاق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إطلاق مشروع المؤسسات الوقفية الخيرية.

الجوائز والتقدير

أكدت الجوائز الأجنبية والإقليمية والمحلية المرموقة التي حصل عليها البنك على التطورات الاستراتيجية والإنجازات والرخم الذي حصل عليه البنك خلال العام.

- تقديرًا للمساهمات المتميزة بالقطاع المصرفي في سلطنة عمان والمنطقة، فقد تم منح البنك جائزة أفضل بنك في عمان من قبل مجلات ذا بانكر، جلوبال فاينانس، بانكر ميدل إيست و إيمافينانس.
- اعترافاً بالمبادرات المتميزة التي قام بها البنك لبناء علامته التجارية، فقد تم منح البنك جائزة العلامة التجارية الأكثر موثوقية في القطاع المصرفي من قبل شركة القمة للصحافة والنشر (أبيكس). كما جاء البنك في المرتبة الأولى في تصنيف مجلة Oman Economic Review (OER) من بين ٢٠ بنك آخر.
- كما جاء تأكيداً على ريادة البنك فوزه بجائزة أفضل بنك استثماري في سلطنة عمان من قبل مجلة جلوبال فاينانس و إيمافينانس كما حصل على جائزة أفضل صفقة سندات / صكوك للعام من قبل جلوبال فيننشال كونفرنسس Global Financial Conferences.
- تقديرًا لأداء البنك في مجال الأعمال المصرفية الخاصة، حصل البنك على جائزة أفضل بنك خاص في سلطنة عمان من قبل بروفيشنال ويلث منجمنت وذا بانكر و يوروموني و جلوبال فاينانس، و إيمافينانس.
- اعترافاً بالخدمة المتميزة، فقد تم منح البنك جائزة أفضل مدير أصول من قبل إيمافينانس، وجائزة أفضل مزود للتمويل التجاري من قبل جلوبال فاينانس وجائزة أفضل مزود للصرف الأجنبي من قبل جلوبال فاينانس.
- وتأكيداً على الخدمات المتميزة المقدمة من البنك، فقد حصل على جوائز التحويلات الخالية من الأخطاء من قبل باركليز وسيتي بنك وويلز فارجو ودويتشه بنك.
- واعترافاً بالمساهمات الحيوية في الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي في سلطنة عمان، فقد تم منح ميثاق جائزة أفضل نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد في سلطنة عمان.

العام المُقبل

وعلى الصعيد الاقتصادي، تسود حالة من التفاؤل، حيث تتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد بنسبة ٣ في المائة على الأقل في عام ٢٠١٨م. وتوفر ميزانية عام ٢٠١٨م الحافز اللازم للتنمية الاقتصادية بعجز قدره ٣ مليارات ريال عماني يقدر بنسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويسود التفاؤل فيما يتعلق بتحسين الإيرادات حيث من المتوقع أن يستمر خفض إنتاج النفط من قبل الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء في الأوبك حتى نهاية عام ٢٠١٨م.

وتعكس ديناميكية رؤية "هيا ننجز أكثر" التوجه نحو الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل والتأكيد على ثقة وتصميم البنك على التوسع نحو حدود جديدة من التميز المصرفي. وسيركز البنك في السنة القادمة على المحافظة على زخم الأداء.